

| RESEARCH ARTICLE

Testing the Relationship Between Financial Fragility and Financial Recovery Using Causality (Granger): An Analytical Study of a Sample of Commercial Banks Listed in the Iraq Stock Exchange

اختبار العلاقة بين الهشاشة المالية والتعافي المالي باستخدام سببية جرانر: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

Fareeq Mahmood Saeed Al-Ramli¹ ✉, A.M.D. Mayada Salah-Addin Taj-Addin²

^{1,2}Assistant teacher, College of Administration and Economics, Mosul University, Iraq

Corresponding Author: Fareeq Mahmood Saeed Al-Ramli, **E-mail:** Fareeq.20bap320@student.uomosul.edu.iq

| ABSTRACT

The research aims to measure and analyze the financial fragility that Iraqi commercial banks may suffer from, as well as build a framework of knowledge on the issues of financial fragility and financial recovery by addressing the researchers' most important ideas for them and identifying their most prominent indicators. The research attempts to measure and analyze the causal relationship of (Granger) between financial fragility and financial recovery, with determining the direction of this relationship. The research used the (Z-score) model and financial recovery indicators (cash balance ratio, rate of return on deposits, appropriateness of capital for loans and advances, appropriate Capital for total deposits) and (Granger) causality test to prove its hypotheses. The sample included (10) Iraqi commercial banks listed on the Iraqi Stock Exchange, and the research covered (10) years from 2011 to 2020; and in order to achieve the objectives of the research and prove its hypotheses, it has relied on the descriptive and analytical approach, and in conclusion, the research concluded with a number of conclusions and recommendations. Among the most important conclusions reached by the research, the indicators of financial fragility in the Iraqi commercial banks vary in the research sample, and this means that each bank has financial fragility that depends on the indicators of financial fragility that were measured and there is a relationship One-way causation between financial fragility and indicators of financial recovery for Iraqi commercial banks, the research sample, meaning that any change in the cash balance ratio (Y1) causes a change in financial fragility (X), and any change in fragility Financial (X) causes a change in the rate of return on deposits (Y2), as well as any change in financial vulnerability (X) causes a change in the suitability of capital for loans and advances (Y3), and any change in the suitability of capital for total deposits (Y4) causes A change in financial fragility (X), and one of the most important recommendations made by the research is the need for banks in general and Iraqi commercial banks to sample the research in particular to rely on unified indicators to measure levels of financial fragility in proportion to the state's environment, because these indicators will give an impression to both Lenders and borrowers about the strength and stability of the financial position, the ability to repay debts and loans, and to stand up to financial crises if they occur.

| KEYWORDS

Financial fragility, financial recovery, models for measuring financial fragility, models for measuring financial recovery, causality test (Granger)

| ARTICLE INFORMATION

ACCEPTED: 04 September 2022

PUBLISHED: 18 September 2022

DOI: 10.32996/jbms.2022.4.4.3

المخلص:

يهدف البحث إلى قياس وتحليل الهشاشة المالية التي قد تعاني منها المصارف التجارية العراقية، فضلاً عن بناء إطار معرفي لموضوعات الهشاشة المالية والتعافي المالي عن طريق تناول أهم أفكار الباحثين لهما والتعرف على أبرز مؤشراتهما. ويحاول البحث قياس وتحليل العلاقة السببية لـ (Granger) بين الهشاشة المالية والتعافي المالي، مع تحديد اتجاه هذه العلاقة، واستخدام البحث نموذج (Z-score) ومؤشرات التعافي المالي (نسبة الرصيد النقدي، معدل العائد على الودائع، ملائمة رأس المال للقروض والتسليفات، ملائمة رأس المال لمجموع الودائع)

Copyright: © 2022 the Author(s). This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC-BY) 4.0 license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>). Published by Al-Kindi Centre for Research and Development, London, United Kingdom.

واختبار السببية لـ (Granger) لإثبات فرضياته، وشملت العينة (10) مصارف تجارية عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وغطى البحث (10) سنوات من 2011 إلى 2020، ومن أجل تحقيق أهداف البحث واثبات فرضياته تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وفي الختام خلص البحث إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات، فمن أهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث تتباين مؤشرات الهشاشة المالية في المصارف التجارية العراقية عينة البحث، وهذا يعني أن لكل مصرف هشاشة مالية تعتمد على مؤشرات الهشاشة المالية التي تم قياسها بها وهناك علاقة سببية باتجاه واحد بين الهشاشة المالية ومؤشرات التعافي المالي للمصارف التجارية العراقية عينة البحث بمعنى أن أي تغير في نسبة الرصيد النقدي (Y1) يسبب تغير في الهشاشة المالية (X)، وأي تغير في الهشاشة المالية (X) يسبب تغير في معدل العائد على الودائع (Y2)، وكذلك أي تغير في الهشاشة المالية (X) يسبب تغير في ملاءمة رأس المال للقروض والتسليفات (Y3)، كما وأن أي تغير في ملاءمة رأس المال لمجموع الودائع (Y4) يسبب تغير في الهشاشة المالية (X)، ومن واهم التوصيات التي أوصى بها البحث ضرورة قيام المصارف بشكل عام والمصارف التجارية العراقية عينة البحث بشكل خاص في الاعتماد على مؤشرات موحدة لقياس مستويات الهشاشة المالية بما يتناسب مع بيئة الدولة، وذلك لأن هذا المؤشرات ستعطي انطباعاً لكل من المقرضين والمقترضين حول قوة واستقرار المركز المالي والقدرة على سداد الديون والقروض والوقوف بوجه الأزمات المالية في حالة حدوثها.

الكلمات المفتاحية: الهشاشة المالية، التعافي المالي، نماذج قياس الهشاشة المالية، نماذج قياس التعافي المالي، اختبار سببية (Granger).

المقدمة

شهدت الساحة المصرفية في السنوات الأخيرة الكثير من الأزمات المالية التي كانت السبب في زعزعت الاستقرار للعديد من المصارف والتحول فيما بعد إلى وضع عدم الاستقرار، وحالة عدم الاستقرار هذه يطالع عليها عدد من الكتاب والباحثون الهشاشة المالية (financial fragility)، فالهشاشة المالية هي المصطلح المرادف لوضع عدم الاستقرار المالي، ويستخدم مصطلح الهشاشة المالية للإشارة إلى قابلية النظام المالي للدخول في أزمات مالية واسعة النطاق نتيجة صدمات اقتصادية صغيرة وروتينية، ففي هذه الوضع كان لابد من معالجة الهشاشة المالية والعود إلى وضع الاستقرار المالي أي الوضع ما قبل الأزمة وتحقيق التعافي المالي (Financial Recovery).

من هنا جاءت أهمية هذا البحث بتسليط الضوء على موضوعين مهمين هما الهشاشة المالية والتعافي المالي الذي شكلا عنواناً بارزاً لعدد كبير من الدراسات التي تناولت الهشاشة المالية والتعافي المالي من جوانب متعددة في السنوات الأخيرة، فالهشاشة المالية تعد من المواضيع التي تخص كل القطاعات بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، فتأثر القطاع المصرفي العراقي بالهشاشة المالية نتيجة تعرضه إلى الصدمات المالية التي تتولد عنها المخاطر المالية والأزمات المالية لذا كان لابد من التعافي من هذه الأزمات والعودة إلى وضع الاستقرار ما قبل الأزمات الناتجة عن الصدمات، فجاء هذا البحث من أجل تسليط الضوء على العلاقة السببية بين الهشاشة المالية والتعافي المالي باستخدام سببية (Granger) لعينة من المصارف التجارية العراقية، فضلاً عن قياس وتحليل الهشاشة المالية في هذه العينة، كما يعطي البحث صورة واضحة لمستويات الهشاشة المالية في المصارف العراقية لكي تقوم هذه المصارف بتجنب الهشاشة المالية، ولشمول كل هذه الأمور قسم هذه البحث إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول مطلبين خصص المطلب الأول للمنهجية العلمية المستخدمة في البحث، وشمل المطلب الثاني الدراسات السابقة والمتمثلة بالدراسات العربية فضلاً عن الدراسات الأجنبية، بينما تطرق المبحث الثاني إلى الإطار النظري والمفاهيمي للبحث ضمن مطلبين، تناول المطلب الأول مفهوم الهشاشة المالية وأسبابها ومراحلها ونماذج قياسها، بينما تضمن المطلب الثاني مفهوم التعافي المالي وأهميته ومراحله ونماذج قياسه، أما المبحث الثالث خصص للجانب الوصفي والتحليلي للدراسة ومناقشة النتائج ضمن مطلبين، تضمن المطلب الأول الاطار الوصفي للبحث، بينما تناول المطلب الثاني تحليل ومناقشة النتائج، وفي النهاية خلص البحث إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول منهجية البحث والدراسات السابقة

يتضمن هذا المبحث عرضاً لمنهجية البحث المتمثلة في مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضياته ومنهجه، بالإضافة إلى تناول الحدود الزمانية والمكانية للبحث مع عرض أدوات جمع البيانات الخاصة بالبحث، واستكمل هذا المبحث باستعراض عدد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث، كل هذا سيتم عرضه من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: منهجية البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث لابد من القيام بعرض موجز لمنهجية البحث من خلال عرض مشكلته وأهميته وفرضياته ومنهجه مع تناول الحدود الزمانية والمكانية للبحث فضلاً عن تناول أدوات جمع البيانات الخاصة بالبحث وحسب الفقرات الآتية:

أولاً: مشكلة البحث

تعرضت بيئة المصارف العراقية كغيرها من المصارف بشكل عام إلى المخاطر المالية والأزمات المالية الناتجة في كثير من الاحيان عن الصدمات، الامر الذي أثر على أنظمتها وأصبحت أنظمتها أكثر عرضه إلى الافلاس والانهيال فمن هنا بدأت الجهود تتصاعد إلى معالجة شيء يسمى الهشاشة المالية التي تعد شكلاً من أشكال عدم الاستقرار لتحقيق حالة الاستقرار والتعافي المالي بعد ما تعرضها إلى المخاطر والأزمات المالية، لذا كان على المصارف العراقية أن تسعى إلى تحقيق الاستقرار المالي للوصول إلى التعافي المالي والعودة إلى الوضع ما قبل الأزمة ليتيح للمصارف العراقية تحقيق أهدافها ويساهم في نجاح أعمالها وبالتالي يحد من هشاشتها المالية، من هنا تبرز مشكلة الدراسة وتحدد عن طريق الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل المصارف التجارية العراقية عينة البحث تعاني من هشاشة مالية ؟
- هل تتباين مستويات الهشاشة المالية في المصارف التجارية العراقية عينة البحث ؟
- هل سجلت المصارف التجارية العراقية عينة البحث حالات تعافي مالي ؟

- هل هناك علاقة سببية بين الهشاشة المالية والتعافي المالي للمصارف التجارية العراقية عينة البحث ؟

ثانياً: أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من الآتي:

1. تعد موضوعات الهشاشة المالية والتعافي المالي من المواضيع المهمة التي تم تسليط الاضواء عليها مؤخراً وخاصة في القطاع المصرفي.
2. يعطي البحث صورة واضحة لمستويات الهشاشة المالية في المصارف التجارية العراقية عينة البحث لكي تقوم المصارف هذه بتجنب الهشاشة المالية لكي لا تتعرض إلى المخاطر في المستقبل التي توصلها في النهاية إلى مخاطر الافلاس بالشكل الذي يجعلها أكثر تعرض للصدمات المالية.
3. قياس وتحليل العلاقة السببية لـ (Granger) بين الهشاشة المالية والتعافي المالي لعينة المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2011 - 2020).

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها:

1. بناء إطار معرفي لموضوعات الهشاشة المالية والتعافي المالي عن طريق تناول أهم أفكار الباحثين لمفهوم الهشاشة المالية والتعافي المالي ومراحل كل منهما مع تناول أهم نماذج قياسهما مع مراعات اصالة وحدائة المصادر التي سيتم اعتمادها.
2. تحديد أبرز مؤشرات الهشاشة المالية في المصارف التجارية العراقية عينة البحث عن طريق استخدام نموذج (Z-score).
3. تحديد أبرز مؤشرات التعافي المالي في المصارف التجارية العراقية عينة البحث عن طريق استخدام عدد من المؤشرات لقياس التعافي.
4. التعرف على مستوى الهشاشة المالية للمصارف التجارية العراقية عينة البحث، مع تحديد مستوى هذه الهشاشة.
5. قياس وتحليل العلاقة السببية لـ (Granger) بين الهشاشة المالية والتعافي المالي، مع تحديد اتجاه هذه العلاقة هل هي باتجاه واحد أم باتجاهين.

رابعاً: فرضيات البحث

يسعى البحث إلى اثبات الفرضيات الآتية:

- الفرضية الرئيسية الأولى: تتباين مستويات الهشاشة المالية في المصارف التجارية العراقية عينة البحث.
- الفرضية الرئيسية الثانية: تواجه المصارف التجارية العراقية عينة البحث هشاشة مالية.
- الفرضية الرئيسية الثالثة: وجود علاقة سببية بين الهشاشة المالية ومؤشرات التعافي المالي للمصارف التجارية العراقية عينة البحث، وتتفرع عنها أربع فرضيات فرعية هي:
- الفرضية الفرعية الأولى: وجود علاقة سببية بين الهشاشة المالية ونسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية العراقية عينة البحث.
- الفرضية الفرعية الثانية: وجود علاقة سببية بين الهشاشة المالية ومعدل العائد على الودائع للمصارف التجارية العراقية عينة البحث.
- الفرضية الفرعية الثالثة: وجود علاقة سببية بين الهشاشة المالية وملاءمة رأس المال للقروض والتسليفات للمصارف التجارية العراقية عينة البحث.
- الفرضية الفرعية الرابعة: وجود علاقة سببية بين الهشاشة المالية وملاءمة رأس المال لمجموع الودائع للمصارف التجارية العراقية عينة البحث.

خامساً: منهج البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث واثبات فرضياته تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، إذ تم تحليل مؤشرات الهشاشة المالية والتعرف عن مستوى الهشاشة المالية للمصارف التجارية العراقية عينة البحث من خلال استخدام نموذج (Z-score) لقياس الهشاشة المالية، مع قياس وتحليل العلاقة السببية لـ (Granger) بين الهشاشة المالية والتعافي المالي وتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات (الهشاشة المالية والتعافي المالي).

سادساً: حدود البحث

تتمثل حدود البحث في:

1. الحدود المكانية: شملت الحدود المكانية للبحث عشرة مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي (المصرف التجاري العراقي، مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، المصرف المتحد للاستثمار، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف الشمال للتمويل والاستثمار، مصرف آشور الدولي للاستثمار، مصرف عبر العراق للاستثمار).
2. الحدود الزمانية: شملت الحدود الزمانية للبحث المدة الزمنية (2011 - 2020) بحسب توافر البيانات ولأهمية هذه الفترة إذ شهدت العديد من الصدمات والأزمات المتنوعة.

سابعاً: أدوات جمع البيانات

تم الحصول على البيانات الأولية والثانوية التي تتعلق بالجانب النظري والعملي للبحث من:

1. الجانب النظري: في الجانب النظري للبحث تم الاعتماد على المراجع العلمية التي تخص موضوع البحث والمتمثلة في الرسائل والاطاريح والمجلات العلمية العربية والأجنبية.
2. الجانب العملي: في الجانب العملي للبحث تم الاعتماد في جمع البيانات على التقارير السنوية الخاصة بالمصارف التجارية العراقية عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة

لتوضيح مكانة البحث الحالي ومساراته العلمية من مشكلة وأهداف وأهمية وفرضيات، يفضل استعراض عدداً من الدراسات السابقة المتمثلة بكل من الدراسات العربية والدراسات الأجنبية ذات الصلة، والتي عرضاً لهذه الدراسات:

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة (السامرائي والعلكاوي، 2012) بعنوان (دور النظام المحاسبي في التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية) هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام المحاسبي في فترة التعافي من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وبالتحديد بيان مدى أثر الإفصاح المحاسبي في الأزمة المالية إلى جانب توضيح مدى علاقة المعايير المحاسبية في نشوء الأزمة المالية العالمية، وشمل مجتمع الدراسة مكاتب تدقيق الحسابات (ارنست ويونغ، كي بي ام جي) بالإضافة إلى عدة شركات في القطاعين المالي والعقاري تمثلت بـ (بنك البحرين والكويت، بنك البحرين الوطني، شركة عقاركو للاستثمارات العقارية، الشركة الدولية للإجارة والاستثمار، شركة الخليج للإجارة والاستثمار) للمدة من 2008 إلى 2009، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ضعف الإفصاح عن المعلومات المحاسبية أدى إلى اتخاذ قرارات خاطئة من قبل المستثمرين، وإن مرونة وسوء تطبيق المعايير المحاسبية ساهم في تفاقم الأزمة المالية العالمية، فضلاً عن أن ضعف آليات الرقابة على المؤسسات المالية كان من أحد الأسباب الرئيسة في نشوء الأزمة المالية العالمية، لذا أكدت الدراسة بضرورة إصلاحات النظام المالي لتأمين دور أكبر للمحاسبة في عدم الوقوع في مسببات الأزمات المالية.
2. دراسة (الربيعي والعلبي، 2016) بعنوان (إمكانية تحقيق التعافي المالي باستخدام نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشاريع الاستثمارية (دراسة تطبيقية لمشروع تجهيز وإنشاء مرافق المعالجة الجديدة للغاز الطبيعي)) هدفت هذه الدراسة إلى تفسير إمكانية تحقيق التعافي المالي باستخدام نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين كل من التعافي المالي والخيارات الحقيقية والمشاريع الاستثمارية، مع التركيز على معرفة طبيعة التأثير الناتج عن استخدام الأدوات المالية غير التقليدية عند تقييم المشاريع الاستثمارية وما يمكن أن ينتج عنه من دور في تحقيق التعافي المالي، وشمل مجتمع الدراسة قطاع صناعة الغازية في العراق للمدة من 2017 إلى 2037، وأكدت نتائج الدراسة جميعها على أهمية نظرية الخيارات الحقيقية كمدخل استراتيجي مهم للشركات يعتمد لإضافة القيمة عند تقييم المشاريع الاستثمارية وبالأخص المشاريع ذات التكاليف المالية المرتفعة، والفترات الزمنية الطويلة لإكمالها، وكذلك بينت نتائج الدراسة وجود تفاوت كبير جداً في النتائج المتحققة لتقييم المشاريع الاستثمارية فيما بين مدخل صافي القيمة الحالية والخيارات الحقيقية، كما وأشارت النتائج إلى وجود أثر تحدته نظرية الخيارات الحقيقية عند تقييم المشاريع الاستثمارية في تحقيق حالة من التعافي المالي، ووضحت نتائج الدراسة أن سبب ضخامة الأموال المستثمرة في القطاعات الصناعية كصناعة وإنتاج الغاز الطبيعي وبسبب طول الفترات الزمنية لإنجاز هذه الاستثمارات فإنها غالباً ما تتصف بالمخاطر المالية المرتفعة، الأمر الذي يحتاج إلى دراسة هذه المشاريع بدقة وتحديدها بشكل واضح قبل الشروع بتنفيذ الاستثمار فيها.
3. دراسة (الجبوري، 2017) بعنوان (توظيف المرونة المالية في الحد من هشاشة المصارف من خلال إدارة المخاطر المصرفية (دراسة تحليلية في عدد من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة المصارف التجارية للمرونة المالية وإدارة المخاطر المصرفية من أجل الحد من هشاشة المصارف، وشمل مجتمع الدراسة القطاع المصرفي العراقي متمثل بعينة مكونة من (11) مصرفاً تجارياً خاصاً مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2005 إلى 2015، واطهرت نتائج الدراسة قدرة المصارف عينة الدراسة على مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق مستويات مقبولة من العائد لأغلب المصارف سواء كان على مستوى الموجودات أم حق الملكية نتيجة اعتمادها على سياسة مالية مرنة جعلتها افضل من المصارف الأخرى، فضلاً عن إن المصارف عينة الدراسة لا يمكن لها أن توظف سياساتها المالية المرنة بالشكل المطلوب من دون وجود إدارة مخاطر مصرفية ملائمة والنتيجة هذه مطابقة مع أغلب الفرضيات التي تتعلق بهذا الجانب، كما وأكدت الدراسة على ضرورة تعزيز السياسة المالية المرنة وضرورة العمل على رفع مستوياتها فيما يخص المصارف التي لم تحقق المعدلات المطلوبة.
4. دراسة (العامري، 2018) بعنوان (المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) هدفت هذه الدراسة إلى وضع إطار نظري عن المرونة المالية والتعافي المالي عن طريق عرض للأدبيات الفكرية والفلسفية ذات الصلة بهذه الموضوعات وتحليلها ومناقشتها، فضلاً عن تشخيص وتحديد أبرز مصادر ومؤشرات المرونة المالية، مع تشخيص وتحديد أبرز مؤشرات ومقاييس التعافي المالي، بالإضافة إلى تشخيص مستوى ودور كل من المرونة المالية والتعافي المالي في المصارف عينة الدراسة، وشمل مجتمع الدراسة المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمكونة من (10) مصارف للمدة من 2005 إلى 2015، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو ضرورة وضع مؤشرات ثابتة يمكن الاستناد إليها في مجال المرونة المالية للمصارف تتلاءم مع طبيعة عملها وبيئتها ذات المخاطر لكي تعكس وضع المصرف للأطراف ذات الصلة بتعاملها معه، كما واستنتجت الدراسة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين المرونة المالية ومدى تحقيقها للتعافي المالي في المصارف عينة الدراسة، وأظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية معنوية بين المرونة المالية ومدى تحقيقها للتعافي المالي في المصارف عينة الدراسة ولكن بشكل ضعيف.
5. دراسة (العطوي، 2018) بعنوان (توظيف مؤشرات تمويل النمو المستدام في الحد من الهشاشة المالية) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى معدل النمو الفعلي لشركات التأمين العراقية والاماراتية عينة الدراسة، مع تحديد مستوى معدل النمو المستدام لشركات التأمين العراقية والاماراتية عينة الدراسة، والتعرف على دور مؤشرات تمويل النمو المستدام والمتمثلة في (معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المستدام) في التقليل من الهشاشة المالية في شركات التأمين العراقية والاماراتية عينة الدراسة، واختبار الفروق بين الشركات العراقية والاماراتية على مستوى متغيرات الدراسة، وشمل مجتمع الدراسة شركات التأمين العراقية والاماراتية للمدة من 2011 إلى 2015، وأظهرت نتائج هذه الدراسة إن معدلات النمو الفعلي لشركات التأمين العراقية كان أكبر من معدلات النمو الفعلي لشركات التأمين الاماراتية ويرجع السبب في ذلك إلى أن في العراق تتوفر فيها عدد قليل من شركات التأمين والتي تستحوذ على تقديم الخدمات التأمينية على العكس من دولة الامارات التي تتوفر فيها تقريباً ثلاث أضعاف من الشركات المتوفرة في العراق، كما وأظهرت النتائج أن

مؤشرات تمويل النمو المستدام من معدل النمو الفعلي يؤثر بشكل عكسي في الهشاشة المالية وهذا يعني أن أي زيادة تحصل في معدلات النمو يقابله انخفاض في مستوى الهشاشة المالية ولكلا الشركات العراقية والاماراتية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Sharma, 2003) بعنوان (الأزمة المالية الآسيوية: الأزمة والإصلاح والتعافي) (The Asian financial crisis: Crisis, reform and recovery)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أربع حالات من الدول الآسيوية التي تعرضت إلى الازمات المالية الأمر الذي جعلها تبذل كافة طاقاتها لتجنب الوقوع في أزمات جديدة وتحقيق التعافي المالي، وشمل مجتمع الدراسة تايلند وماليزيا واندونيسيا والفلبين للمدة من 1997 إلى 1998، ومن أهم نتائج الدراسة القيام بتكثيف الرقابة بما في ذلك المراجعات المتكررة والمفصلة فضلاً عن عمليات الرصد اليومي لأداء العناصر المالية كالسيولة والنقد الأجنبي، وأكدت الدراسة على وضع الخطط المثلى لإعادة تأهيل النظام المصرفي بالكامل وتنمية المصارف الخاصة وتطورها وتكوين الوصايا على المصارف والشركات المالية المتعثرة التي تعاني من نقص حاد في رؤوس أموالها.

2. دراسة (Pesola, 2007) بعنوان (الهشاشة المالية والصدمات الاقتصادية الكلية وخسائر قروض المصارف: دراسة حالة أوروبا) (Financial fragility, macroeconomic shocks and banks' loan losses: evidence from Europe)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية القائلة بأنه كلما كان النظام المصرفي أكثر هشاشة، زاد احتمال تعرضه لمشاكل عند حدوث صدمة غير متوقع، وشمل مجتمع الدراسة تسعة بلدان من أوروبا من أوائل الثمانينيات إلى عام 2002، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن خسائر القروض تتولد أساساً عن صدمات مجمعة معاكسة قوية تتعرض لها المصارف، أي أن الصدمات الاقتصادية الكلية مع الهشاشة المالية تولد خسائر في القروض في القطاع المصرفي، ويبدو أن هيكل النموذج غير الخطي يتناسب بشكل أفضل مع المبالغ القصوى لخسائر القروض في فترات الأزمات، والهيكل النموذجي الذي تم اختياره يناسب بلدان الشمال التي عانت بشدة من الأزمات المصرفية أكثر من بقية بلدان العينة، وأكدت الدراسة أن منع الأزمات المستقبلية المحتملة هي مهمة أوسع بكثير من أن يتم التعامل معها فقط بمساعدة النماذج.

3. دراسة (Aizenman & Pasricha, 2010) بعنوان (محددات الضغوط المالية والتعافي أثناء الركود الكبير) (Determinants of Financial Stress and Recovery during the Great Recession)

هدفت هذه الدراسة إلى تناول الصلة بين الضغوط في القطاع المالي المحلي وهروب رؤوس الأموال التي تواجهها البلدان في الأزمة العالمية (2008 - 2009)، وشمل مجتمع الدراسة الاقتصادات ذات الدخل المرتفع (الدول مرتفعة الدخل) والاقتصادات النامية (الدول النامية) للمدة من 2007 إلى 2010، ومن أهم نتائج الدراسة أوضحت الأزمة العالمية في عامي (2008 - 2009) بشكل مؤلم أنه إلى جانب الانحرافات الشخصية، تعرضت جميع البلدان عملياً لصدمة عالمية مشتركة سريعة الحركة تنتشر من الولايات المتحدة، وإن توقبت ظهور ضغوط مالية داخلية في الاقتصادات النامية يتزامن مع ظهور ضغوط في البلدان ذات الدخل المرتفع، كما أن الضغوط الداخلية تسبق الضغوط الخارجية، وشهدت البلدان ذات الدخل المرتفع في المتوسط تدفقات صافية لرأس المال خلال فترات الأزمة مقارنة بصافي التدفقات الخارجية للاقتصادات النامية، وكانت مؤشرات الضغوط في القطاع المصرفي أعلى بالنسبة للاقتصادات المرتفعة الدخل في المتوسط منها في الاقتصادات النامية، وتشير هذه النتائج إلى أن الضغوط الداخلية والخارجية كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً والسبب في ذلك يرجع إلى شدة الضغوط أثناء الأزمة والتعافي، كما ولعبت نقاط الضعف الخارجية دوراً في تحديد شدة الضغوط المالية الخارجية والداخلية خلال مرحلة الأزمة وكذلك مرحلة التعافي.

4. دراسة (Kannan & et. al., 2009) بعنوان (من الركود إلى التعافي: ما مدى السرعة والقوة) (From Recession to Recovery: How Soon and How Strong)

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في حالات الركود والانتعاش في الاقتصادات المتقدمة، وهل فترات الركود والتعافي المرتبطة بالأزمات المالية مختلفة عن غيرها؟ وما هي السمات الرئيسية لحالات الركود المتزامن عالمياً؟ وهل يمكن للسياسات المضادة للتقلبات الدورية أن تساعد في تقصير فترات الركود وتقوية حالات التعافي؟، وشمل مجتمع الدراسة الاقتصادات المتقدمة خلال الخمسين عاماً الماضية، وتشير النتائج إلى أن فترات الركود المرتبطة بالأزمات المالية تميل إلى أن تكون شديدة بشكل غير عادي وأن التعافي من هذا الركود يكون بطيئاً في العادة، وغالباً ما تكون فترات الركود المتزامنة عالمياً طويلة وعميقة، والتعافي من فترات الركود يكون ضعيف بشكل عام، ويمكن للسياسة النقدية التي تقوم على مواجهة التقلبات الدورية وتساعد في تقصير فترات الركود، ولكن فعاليتها محدودة في الأزمات المالية، على النقيض من ذلك تبدو السياسة المالية التوسعية فعالة بشكل خاص في تقصير فترات الركود المرتبطة بالأزمات المالية وفي تعزيز التعافي.

5. دراسة (Falato & et. al, 2021) بعنوان (الهشاشة المالية في أزمة COVID-19: حالة صناديق الاستثمار في أسواق سندات الشركات) (Financial fragility in the COVID-19 crisis: The case of investment funds in corporate bond markets)

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أدلة على أن الأموال كانت تحت ضغط شديد في أزمة (COVID-19) وخاصة تلك التي كانت غير سائلة وعرضة لمبيعات الحريق، وشمل مجتمع الدراسة صناديق سندات الشركات الأمريكية المحلية وصناديق الاستثمار المتداولة للمدة من كانون الثاني 2010 إلى نيسان 2020، ومن نتائج الدراسة في العقد الذي أعقب الأزمة المالية لعام 2008 أصبحت صناديق الاستثمار في أسواق سندات الشركات لاعباً بارزاً في السوق وأثارت مخاوف بشأن الهشاشة المالية، وتوفر أزمة (COVID-19) فرصة للتحقق من قدرتهم على الصمود في حالة حدوث ضغط كبير، وباستخدام البيانات الجزئية اليومية، توثق التدفقات الخارجية الرئيسية في صناديق سندات الشركات أثناء أزمة (COVID-19) تدفقات كبيرة إلى الخارج استمرت على مدى أسابيع وكان أشدها بالنسبة للأموال ذات الأصول غير السائلة، وساعد برنامج شراء سندات الاحتياطي الفيدرالي على عكس التدفقات الخارجة خاصة بالنسبة للصناديق الأكثر هشاشة، وبدوره كان للبرنامج آثار غير مباشرة على إصدارات السوق الأولية والصناديق النظرية.

ثالثاً: تميز بحثنا الحالي عن الدراسات السابقة

بعد تفحص وتحليل الدراسات السابقة في مجال متغيرات الدراسة يتضح لنا بأن أغلب الدراسات تناولت موضوعات الهشاشة المالية والتعافي المالي ولكن بشكل مستقل وأكثت على أهمية هذه الموضوعات لكون أن الهشاشة المالية هي حالة تتميز بالضعف الشديد للتخلف عن السداد في مجموعة متنوعة من الظروف أي تحقيق وضع عدم الاستقرار، وبهذا المعنى ترتبط الهشاشة بزيادة القابلية للفشل في الوفاء بالالتزامات المالية أي الوقوع في أزمة، بينما التعافي المالي هو حالة التعافي والعودة إلى وضع الاستقرار وتجاوز الأزمة، لذا جاء بحثنا الحالي ليكن مكملة للدراسات السابقة من خلال وضع إطاراً نظرياً ومفاهيمياً للهشاشة المالية والتعافي المالي يوضح به مفهوم الهشاشة المالية والأسباب التي تؤدي إليها ومراحلها مع تناول أبرز نماذج قياسها، فضلاً عن تناول مفهوم التعافي المالي وأهميته ومراحله وأبرز نماذج قياسه، والنقطة المهمة التي تميز بها بحثنا الحالي عن الدراسات السابقة هي قياس كل من الهشاشة المالية والتعافي المالي لعينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية فضلاً عن المدة (2011 - 2020)، إذن هدف بحثنا هو قياس هشاشة المصارف التجارية العراقية، مع تحديد مستويات هذه الهشاشة، والجزء فيما إذا كانت المصارف التجارية العراقية عينة البحث تواجه هشاشة مالية، فضلاً عن قياس وتحليل العلاقة السببية لـ (Granger) بين الهشاشة المالية والتعافي المالي للمدة (2011 - 2020) مع تحديد اتجاه هذه العلاقة.

المبحث الثاني الاطار النظري والمفاهيمي للبحث

خصص هذا المبحث للتعرف على مفهوم الهشاشة المالية وأسبابها ومراحلها مع القاء الضوء على أبرز نماذج قياسها، واستكمل هذا المبحث بعرض مفهوم التعافي المالي، فضلاً عن التعرف على أهمية التعافي المالي ومراحله، بالإضافة إلى تناول أهم النماذج التي يمكن من خلالها قياس التعافي المالي، كل هذه الأمور سيتم تناولها في هذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مفهوم الهشاشة المالية وأسبابها ومراحلها ونماذج قياسها

يتناول هذا المطلب مفهوم الهشاشة المالية والمسببات التي أدت إلى الهشاشة المالية إذ لا يوجد هشاشة مالية بدون مسببات لها، فضلاً عن تناول مراحلها وأبرز النماذج التي تستخدم في قياسها، وسيتم عرض ذلك من خلال الفقرات الآتية:

أولاً: مفهوم الهشاشة المالية

تعددت واختلفت وجهات النظر الخاصة بتعريف الهشاشة المالية، فلكل باحث وجهة نظر خاصة به، فعرف خبراء الاقتصاد الهشاشة المالية بأنها هي عملية يمكن أن تبلغ ذروتها في حالة عدم الاستقرار المالي، أما بالنسبة إلى الاقتصاديين العاديين أو الكينزيين الجدد فقاموا بتعريف الهشاشة المالية على أنها الحالة التي يمكن أن تؤدي فيها الصدمة إلى عدم الاستقرار، لكن في الآونة الأخيرة أعاد الاقتصاديون صياغة تعريفهم للهشاشة المالية كشكل معين من أشكال عدم الاستقرار المالي (Schroeder, 2009, 287).

و عرف (Francis) الهشاشة المالية بأنها الحالة التي تحدث عندما تكون رغبة الوكلاء الاقتصاديين في مواصلة تمويل فرص الاستثمار ذات القيمة الحالية الصافية الإيجابية عرضة لصدمة اقتصادية صغيرة نسبياً (Francis, 2003, 1).

كما وعرف (Loayza) و (Ranciere) الهشاشة المالية بأنها الحالة الناتجة عن الإفراط في الاقتراض السيء الذي ينتج عنه احتمالية كبيرة للتخلف عن السداد مما يفسح المجال لعدم الاستقرار المالي بسبب تراجع العوائد وتتراكم الخسائر وبمرور الوقت تؤدي إلى الإفلاس (Loayza & Ranciere, 2006, 13)، وأوضح (Tabak) وآخرون بأن الهشاشة المالية في المصارف تنشأ من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة وارتفاع معدل التخلف عن السداد وتراجع الربحية التي تمثل ضمان للمصارف في فترات تراجع النشاط وهذه العوامل لا تؤدي بالضرورة إلى عدم الاستقرار المالي إذ يمكن أن تكون الاستراتيجية المتبعة وتفضيلات الاستثمارات عالية المخاطرة التي تسعى من خلالها المصارف لتحقيق أعلى عوائد ممكنة قد تؤدي إلى هشاشة مالية (Tabak & et. al., 2010, 4)، كما وأوضح (Clark) وآخرون أن الهشاشة المالية هي القدرة على تلبية نفقات متوسطة الحجم غير متوقعة مما يؤدي إلى الأضرار في المستقبل (Clark & et. al., 2020, 2).

و عرف كل من (Chletsos) و (Sintos) الهشاشة المالية بأنها زيادة عدم الثقة في الاقتصاد وارتفاع الاستثمار الداخلي وتقييد الائتمان الممنوح للشركات مما يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي والعمالة (Chletsos & Sintos, 2020, 1)، ويعرف (Bhaduri) الهشاشة المالية على أنها عدم قدرة المؤسسة المالية على مواجهة التحديات التي يواجهها النظام حتى حالات التخلف الصغيرة غير المتوقعة وظهور أزمة ثقة والخوف من الوقوع في فخ الديون حيث تخشى مؤسسات الاقتراض من المقترضين أنهم لا يمكنهم خدمة ديونهم إلا بمزيد من القروض (Bhaduri, 2010, 6)، كما وعرفت الهشاشة المالية بأنها ضعف في العوامل الداخلية في مواجهة أزمة أو صدمة خارجية (Hong, 2011, 406).

و عرف (Boissay) الهشاشة المالية بأنها الحالة التي تؤدي فيها الصدمة الصغيرة في الطلب إلى تغيرات كبيرة بالسيولة بشكل غير متناسب من حيث التخلف عن السداد أو تقلب أسعار الموجودات وتكون معالجة الهشاشة المالية في الأسواق المتقدمة أسهل وأسرع من المعالجات في الأسواق الناشئة حيث عمليات حفظ السيولة وإمكانية تحويل الموجودات إلى نقد أسهل وأسرع وأقل تكلفة قياساً بالأسواق الناشئة (Boissay, 2011, 21)، كما وعرفها (Huang) وآخرون بأنها هي عدم المقاومة للصدمة التي قد تتعرض لها المؤسسة المالية وعدم الصمود أمام الاضطرابات وقلة المرونة المالية للعودة للتوازن وبالتالي فإن الهشاشة هي نتيجة تراكم المقاومة والمرونة (Huang & et. al., 2019, 3).

ويعرف الهشاشة المالية كل من (Chhatwani) و (Mishra) بأنها حالة عدم اليقين وقلة الوعي المصرفي لدى الأفراد في الأمور المالية والانغماس في الاستقراء غير المبرر للاتجاهات الحديثة والمبالغة في الوضع الاقتصادي الكئيب وتقليل التوقعات المستقبلية المتفائلة وعدم تحديد العوامل الاقتصادية العامة بدقة مثل التضخم ومعدل النمو والبطالة وتقييم تأثيرها على الظروف الاقتصادية المستقبلية (Chhatwani & Mishra, 2021, 2)، وعرفت الهشاشة المالية أيضاً بأنها الانخفاض في قيمة المصرف بالشكل الذي يؤدي إلى عدم قدرته على تأدية أعماله اليومية بشكل طبيعي من دون تكبد الخسائر التي تنعكس سلباً في قيمة المصرف (Hamid, 2012, 29).

مما سبق نخلص بأن الهشاشة المالية تنشأ من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة وارتفاع معدل التخلف عن السداد وتراجع الربحية التي تمثل ضمان للمصارف في فترات تراجع النشاط، والهشاشة المالية هي الانخفاض في قيمة المصرف إلى الدرجة التي تؤدي إلى عدم قدرة المصرف على تأدية أعماله اليومية من دون أن يتكبد الخسائر، والهشاشة المالية هي المفهوم المرادف لمفهوم عدم الاستقرار المالي.

ثانياً: أسباب الهشاشة المالية ومراحلها

بعد استعراض عدد من التعاريف الخاصة بالهشاشة المالية يرى (Tuzcuoğlu) أن أسباب الهشاشة المالية تتمثل في (Tuzcuoğlu, 2020, 314):

1. انخفاض صافي الثروة والتعرض للمخاطر العالية.
2. عدم كفاية التنظيم إلى جانب الاعسار المالي واختلاف أسعار الصرف.
3. البيئة الاقتصادية غير المستدامة وضعف النظام المالي وخاصة في البلدان النامية.
4. عندما لا يكون لدى عدد كبير من الاقتصاديين القدرة على خدمة ديونهم جنباً إلى جنب مع انخفاض أرباح المقترضين.

ومن التعاريف السابقة للهشاشة المالية والأسباب التي تؤدي إلى الهشاشة المالية لا تحدث نتيجة حدث معين بل تحدث نتيجة لأحداث متعددة وتحدث على أربع مراحل، ويمكن تمثيل هذه المراحل بالآتي (عمران، 2021، 76):

المرحلة الأولى: مرحلة العسر المؤقت وهي المرحلة التي يمتلك المصرف فيها موجودات متداولة تفوق التزاماته الجارية لكنه غير قادر على الموازنة بين مصروفاته واحتياجاته.

المرحلة الثانية: مرحلة العسر المالي وهي مرحلة عدم قدرة المصرف على دفع ديونه قصيرة الأجل بسبب كبر حجمها وتحقيق خسائر متوالية.

المرحلة الثالثة: مرحلة العسر الكلي وهي المرحلة التي تكون فيها مجموع الديون المستحقة يفوق حجم الموجودات المتداولة وفقدان جزء من رأس المال بسبب الخسائر المتكررة.

المرحلة الرابعة: مرحلة الافلاس وهي المرحلة الأخيرة التي تتمثل في عدم القدرة على سداد الالتزامات وتكرار الخسائر وضياع رأس المال وقيام الدائنين بالحجز على الموجودات.

ثالثاً: نماذج قياس الهشاشة المالية

لقياس الهشاشة المالية عدة نماذج البعض يستخدم على المستوى الكلي والبعض الآخر يستخدم على المستوى الجزئي، والآتي عرض لأبرز هذه النماذج:

النموذج الأول: نموذج (BC)

نموذج (BC) هو المؤشر الذي يستخدم لقياس الهشاشة المالية واحتمالية وقوع أزمة مصرفية شاملة ويمثل الوسط الحسابي المرجح لكل من (نسبة مخصصات القروض إلى القروض المعدومة، ونسبة القروض المعدومة إلى اجمالي الموجودات)، والنتيجة الموجبة لهذا المؤشر تدل على وجود هشاشة مالية، بينما النتيجة السالبة تدل على علاقة عكسية بين المؤشر ومعدل تغطية القروض غير المنتجة وعلاقة طردية مع جودة محفظة القروض المصرفية، وتستخدم المعادلة الآتية لغرض قياس هذا النموذج (عمران، 2021، 79):

$$BC = W \text{ Qual} * \text{Qual} - W \text{ Cover} * \text{Cover}$$

إذ أن:

W: الوزن النسبي

Qual: جودة محفظة القروض

Cover: معدل التغطية

النموذج الثاني: النموذج المحاسبي لـ (Minsky)

استخدم عدد من الباحثون النموذج المحاسبي لـ (Minsky) لفهم وقياس الهشاشة المالية، ويطلق على هذا النموذج (المؤشر) الهرمية الوهمية وهي عبارة عن عملية استثمار احتيالية عن طريق الدفع للمستثمر الاول (الاقدم) باستخدام أموال المستثمرين الجدد والتأكيد على ضرورة التحليل الدقيق للشركات لفهم الهشاشة المالية فمن الطرق المستخدمة هي تحليل المحفظة للشركة المتمثلة بالموجودات المالية والمادية التي تمتلكها وما يترتب عليها من التزامات مالية وتحديد المخاطر التي ترتبط بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، وقام (Minsky) بالاقتراف بتقسيم هذه الشركات حسب المخاطرة التي تتحملها إلى ثلاث فئات (3-4، Tymoigne, 2011)، تتمثل هذه الفئات بالآتي (الحيالي، 2021، 29-30) (حسين وآخرون، 2020، 30-31):

الفئة الأولى: شركات تمويل التحوط وهي الشركات التي يكون لها القدرة على الوفاء بكافة التزاماتها في موعدها المحدد عن طريق إيراداتها المتوقعة الحالية أي عدم الاعتماد على المديونية فكلما قلت المديونية والاعتماد على التمويل الداخلي اعتبرت هذه الشركة شركة تحوطية.

الفئة الثانية: شركات تمويل المضاربة وهي الشركات التي تكون إيراداتها المتوقعة لا تكفي إلا بتغطية جزء من الالتزامات عند حلول فترة استحقاقها فهي لا تستطيع تسديد أصل الدين بشكل كامل من التدفقات النقدية الحالية وتسديد مبلغ الفائدة فقط مما تضطر إلى إصدار ديون جديدة لمواجهة الالتزامات التعاقدية وتحملها تكاليف اضافية جديدة في إعادة تمويلها قبل تاريخ الاستحقاق للدين القديم.

الفئة الثالثة: شركات تمويل بونزي وهي الشركات التي تشبه إلى حد ما شركات المضاربة مع اختلاف أن هذا النوع من الشركات لا تمتلك القدرة على الوفاء بجميع التزاماتها التعاقدية عند حلول تواريخ استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية والمتوقعة الحقيقية.

النموذج الثالث: نموذج (Z-score)

استخدمت الاديبيات المالية المؤشر العام للاستقرار المالي (Z-score) كنموذج لقياس الهشاشة المالية والتي تدل قيمته على مدى الاستقرار المالي أو الهشاشة المالية التي تحققه المؤسسات المالية (Ashraf & et.al., 2016, 57) (Capraru & Andries, 2015, 114) واتفق مع هذا كل من (Sasu & el. al., 2018, 4) و (Awdeh, 2016, 112) و (Fielding & Rewilak, 2015, 2)، فإن الزيادة في قيمة مؤشر (Z-score) يدل على قلة

الهشاشة المالية والوصول الى الاستقرار المالي والعكس في حالة انخفاض قيمة مؤشر (Z-score) فالانخفاض في قيمة مؤشر (Z-score) يدل على عدم الاستقرار المالي والوقوع في الهشاشة المالية لذا فان قيمة مؤشر (Z-score) تعني قياس الانحرافات المعيارية وذلك عن طريق مجموع العائد على الموجودات مضافاً إليه نسبة حق الملكية على الموجودات الكلية / الانحراف المعياري للعائد على الموجودات(العطوي، 2018، 173)(Ashraf & et. al., 2016, 65)، ويتم حساب قيمة (Z-score) على النحو الآتي(الطائي والجبوري، 2017، 547-548):

$$Z = \frac{ROA + E/A}{\sigma(ROA)}$$

إذ أن:

ROA: العائد على الموجودات

E/A: نسبة حق الملكية الى الموجودات الكلية

$\sigma(ROA)$: الانحراف المعياري للعائد على الموجودات

المطلب الثاني: مفهوم التعافي المالي وأهميته ومراحله ونماذج قياسه

يتناول هذا المطلب مفهوم التعافي المالي وأهميته، فضلاً عن تناول مراحله وبعض النماذج التي تستخدم في قياسه، وسيتم تناول كل هذه الأمور من خلال الفقرات الآتية:

أولاً: مفهوم التعافي المالي

هنالك تعريفات متعددة للتعافي المالي وكل تعريف يعتمد على وجهة نظر معينة تعود إلى وجهات نظر الكتاب والباحثين، فيعرف التعافي المالي بأنه التحسن بالوضع المالي بعد التعرض لأزمة مالية وما نتج عن تلك الأزمة من انحرافات في عمل السياسة المالية والاستعداد لمواجهة أي أزمة قد تواجه المؤسسة المالية والعودة بها الى وضع ما قبل الأزمة فيكون ذلك التعافي أما عن الارتفاع في أسعار الأسهم أو نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد الركود أو بعد فترة تراجع النمو(الربيعي والعلي، 2016، 291)، كما ويعرف التعافي المالي بأنه هو الوقت الذي تستغرقه منشآت الأعمال للعودة بالوضع المالي الى مستوى الذروة قبل مدة الركود(Kannan & et. al., 2009, 7).

وعرفه (Terrones) وآخرون بأنه هو اتخاذ التدابير اللازمة للعودة الى الاستقرار الاقتصادي الذي يعتمد على النمو في استعادة عافية القطاع المالي والخروج من حلقات الأزمة واستعادة الثقة في القطاع المالي من خلال استخدام السياسة المالية والسياسة النقدية لما لها من تأثير كبير في الحد من الركود وزيادة قوة التعافي المالي(Terrones & et. al., 2009, 4)، وعرفه (Homovec) بأنه هو الوقت الذي يتم من خلاله تحسين جميع مصادر الدخل والنفقات بما في ذلك مدفوعات الديون لتحقيق حالة من التعافي للوضع المالي(Homovec, 2014, 7).

وعرفه كل من (Reinhart) و(Rogoff) بأنه هو المقياس للمدة أو عدد السنوات التي يستغرقها للوصول الى الذروة في دخل الفرد الحقيقي الذي كان عليه قبل الأزمة ومحاولة الوصول الى الاستقرار المالي بعد التعافي وسد الفجوة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والذروة السابقة وإن البلدان ذات الدخل المرتفع (البلدان المتقدمة) تكون أسرع في الوصول إلى التعافي المالي من البلدان الناشئة لأن البلدان المتقدمة أسرع في النمو والاستقرار المالي وأكثر قدرة على تحمل الديون(Reinhart & Rogoff, 2014, 51).

ويعرف التعافي المالي أيضاً بأنه هو:

1. نقطة الانطلاق نحو تحسين التواصل وانعاش الوضع العام أو هو المحافظة الطوعية لأسلوب الحياة التي تتميز بالاعتدال(الربيعي والعلي، 2016، 291).
2. الارتفاع في أسعار الموجودات أو زيادة النشاط الاقتصادي خلال دورة الاعمال(العامري، 2018، 58).
3. حدوث نمو في الناتج الاجمالي العالمي والاقليمي لاستعادة جزء بسيط مما فقد خلال الأزمة واستعادة الأجزاء الأخرى تبعاً (Loayza & et. al., 2020, 9).
4. امكانية الانتعاش والعودة للناتج المحلي الاجمالي والاستهلاك الخاص والاستثمار الى مستويات ما قبل أزمة (كوفيد 19) من خلال الرفع التدريجي للقيود الصحية وتسريع حملات التلقيح ضد الوباء ودعم السياسة العامة المالية والنقدية التي من شأنها أن تعزز الانتعاش الاقتصادي وتعافيه وعودته الى الوضع الذي كان عليه قبل الأزمة(2، Bnp Paribas, 2021).
5. الاستجابة لأزمة (كوفيد 19) والذي تبدأ في رسم مسار واضح للخروج من الوباء من خلال اتخاذ القرارات ذات المسار الأكثر استدامة ومرونة للأسواق والاقتصادات العالمية والمحلية الصادرة من الحكومات وقادة الأعمال(Subramaniam & et. al., 2021, 5).

بعد ما تم استعراض عدد من المفاهيم الخاصة بالتعافي المالي من قبل عدد من الباحثين يستطيع الباحثان أن يقدموا تصوراً لمفهوم التعافي المالي فهو عودة منشآت الأعمال والمصارف الى وضعها الطبيعي بعد التعرض الى الأزمات المالية وتجاوز تلك الأزمات والعودة الى وضع ما قبل الأزمة، ويتحقق هذا التعافي المالي عن طريق زيادة النشاط الاقتصادي أو الارتفاع في أسعار الموجودات أو زيادة الدخل أو تقليل النفقات مما يؤدي بالقضاء على المديونية والتخلص من الأزمة والاستعداد الكامل لمواجهة تلك الأزمات المالية والوصول الى مرحلة التعافي والاستقرار المالي.

ثانياً: أهمية التعافي المالي ومراحله

من المفاهيم التي وردت عن التعافي المالي يمكن تحديد أهمية التعافي المالي وحصرياً في مجموعة من النقاط، ويمكن تمثيل هذه النقاط بالآتي(العامري، 2018، 60):

1. يمثل التعافي المالي نقطة قوة لدى كل من منشآت الأعمال والمصارف لأن المنشآت والمصارف القوية هي فقط من تستطيع تحقيق التعافي المالي.
2. بإمكان منشأة الأعمال والمصرف مشاركة الخبرات والخطط السابقة التي طبقتها منشآت ومصارف أخرى من أجل استعادة وضعها السابق قبل الأزمات وامكانية قيام المنشأة والمصرف في تبنيها مستقبلاً.

3. امتلاك المنشآت والمصارف لخطط الطوارئ لغرض التعافي والاستعداد لكافة الأزمات وجعلها ضمن حساباتها.
4. يوثق التعافي المالي علاقة الموظفين مع المنشأة والمصرف فضلاً عن خلق روح من التعاون والاستقرار في نفوس العاملين لأن منشآتهم ومصارفهم استطاعت أن تتجاوز الأزمة والحفاظ عليهم.
5. يساعد التعافي المالي على كسب زبائن جدد للمنشأة والمصرف لأن استعادة الوضع السابق قبل الأزمات والتعافي منها يخلق نوعاً من الاطمئنان والأمان في نفوس الزبائن الحاليين فضلاً عن جذب زبائن جدد.
6. يعزز التعافي المالي مكانة المنشأة والمصرف في السوق لأن استعادة التعافي للمنشأة والمصرف هو دليل لقوة المنشأة والمصرف ووضوح الأهداف والقدرة على تجاوز الأزمات.

مما سبق من مفاهيم وأهمية للتعافي المالي يتضح بأن التعافي المالي لكي يتحقق فهو يحتاج الى عدد من المراحل، فلا يمكن تحقيق التعافي المالي بمرحلة واحدة بل يمر بعدد من المراحل والتي يطلق عليها بمراحل التعافي المالي، وتشمل مراحل التعافي المالي لمنشآت الأعمال والمصارف (13) خطوة أساسية، وتتمثل هذه الخطوات بـ (التعرف على المشكلة وتحديد، جمع المعلومات والبيانات عن المشكلة، وضع الحلول العامة الممكنة للمشكلة، تحديد التشخيص الأولي للمشكلة، ما هي الاسعافات الأولية المالية الممكن استعمالها، تحديد التشخيص المفصل بعد الخطوات السابقة، تعيين الخطة التي تصل بها منشآت الأعمال والمصارف للتعافي، وضع الحلول طويلة الأمد التي تنسجم مع وتحل المشكلة، رسم التخطيط المالي طويل الأجل، اختيار قيادة مناسبة لتحقيق خطوات التعافي، إدارة برنامج التعافي بشكل سليم، تحقيق برنامج التعافي أما أن يكون هنالك مرونة مالية أو استدامة مالية، والخطوة الأخيرة من مراحل التعافي المالي وفيها جانبان الأول الإفلاس والخروج للمنشآت والمصارف والجانب الثاني أن تكون المنشآت والمصارف حارسة ومتهيئة لمواجهة كافة أنواع المخاطر الناتجة عن الأزمات)(العامري، 2018، 69).

ثالثاً: نماذج قياس التعافي المالي

لقياس التعافي المالي نماذج متعددة، والآتي عرض لبعض من هذه النماذج المستخدمة لقياس التعافي المالي:

النموذج الأول لـ (Cerra & Saxena, 2007):

يشير نموذج (Cerra) و(Saxena) الى امكانية التحقق فيما إذا كانت المخرجات في حالة عودة الى مسارها الأصلي بعد حالة الركود، وإمكانية اختبار ما إذا كان هنالك استجابة في أعقاب الأزمة المالية أو التعرض للمخاطر وهل يتم تحقيق حالة من التعافي المالي، ويمكن المقارنة بين نماذج النمو الداخلية والخارجية من خلال معادلة خاصة بهذا الغرض، وإن هذا النموذج يقيس التعافي المالي بالاعتماد على نموذج الانحدار الاحادي المتغير لنمو الانتاج والذي يقيس فيما إذا كان هناك استجابة ايجابية للوضع المالي في اعقاب الانكماش الاقتصادي، ويستخدم هذا النموذج المعادلة الآتية (Cerra & Saxena, 2007, 5).

$$f(k) = (n + d + x)k *$$

إذ أن:

(k)f : تعافي رأس المال

n: معدل النمو

d: الاستهلاك

x: معدل الادخار

*k : المخرجات

النموذج الثاني لـ (Ross, 2015):

يعتمد نموذج (Ross) في قياس قيمة التعافي المالي على المقياس الطبيعي لأسعار الخيارات المعتمدة في الأسواق المالية في الدولة، ويتم ايجاد مصفوفة التحول الطبيعي لجوهر التسعير (مصفوفة الأسعار الانتقالية) كذلك حساب الحركة النسبية للتغير في أسعار الأسهم والمخاطر الناتجة عن هذه الحركة، وإن هذا النموذج اعتمد على افتراض مهم وهو أن مؤشرات السوق تتميز بالكفاءة سواء ما تعلق بالقيمة الاجمالية لنتاج الدولة أو لتحقيق العائد، بالإضافة إلى أن النموذج اعتمد على تسعير الأوراق المالية المشتقة، ويستخدم هذا النموذج المعادلة الآتية (Ross, 2015, 621).

$$F = \left(\frac{1}{6}\right) Dpd - 1$$

إذ أن:

F: قيمة التعافي المالي

B: معدل الخصم

D: مصفوفة الاحتمالات الطبيعية للمخاطر

P: مصفوفة الأسعار الانتقالية

d: قطري المصفوفة

النموذج الثالث لـ (العامري، 2018):

اعتمد نموذج (العامري) على مجموعة من المؤشرات لقياس وتحليل التعافي المالي، تمثلت هذه المؤشرات بمؤشرات الأداء المالي متمثلة بمؤشرات تحليل الربحية ومؤشرات تقييم كفاءة رأس المال وعن طريق هذه المؤشرات تم اختيار مجموعة من النسب المالية، ويمكن توضيح هذه المؤشرات من خلال أربع معادلات، وتتمثل هذه المعادلات بالآتي(العامري، 2018، 20 - 21):

المعادلة الأولى: معدل العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الموجودات × 100

المعادلة الثانية: معدل العائد على الودائع = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الودائع $\times 100$
 المعادلة الثالثة: ملاءمة رأس المال للقروض والتسليفات = نسبة رأس المال الممتلك / القروض والتسليفات $\times 100$
 المعادلة الرابعة: ملاءمة رأس المال لمجموع الودائع = نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الودائع $\times 100$

المبحث الثالث الجانب الوصفي والتحليلي للبحث ومناقشة النتائج

لاستكمال جوانب البحث جاء هذا المبحث لغرض قياس الهشاشة المالية والتعافي المالي واختبار سببية (Granger) بين الهشاشة المالية والتعافي المالي في المصارف التجارية العراقية عينة البحث للمدة (2011 – 2020) مع توضيح مستوى هذه الهشاشة في هذه المصارف من خلال استخدام نموذج (Z-score)، وسيتم ذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الاطار الوصفي للبحث

سيتم في هذا المطلب وصف عينة البحث من خلال عرض المصارف التجارية العراقية التي اعتمدها البحث فضلاً عن وصف وعرض لبيانات ومؤشرات البحث التي اعتمدت لإثبات فرضيات البحث، والآتي عرض لذلك:

أولاً: وصف عينة البحث

اعتمد البحث على عشرة مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لقياس الهشاشة المالية والتعافي المالي واختبار سببية (Granger) بين الهشاشة المالية والتعافي المالي وهي تمثل نسبة (42%) من إجمالي المصارف التجاري المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والجدول الآتي يقدم وصفاً لرأس المال وإجمالي الموجودات للعام 2020 وسنة التأسيس لكل مصرف من هذه المصارف التجارية العراقية عينة البحث:

الجدول (1)
رأس المال وإجمالي الموجودات للمصارف العراقية عينة البحث للعام 2020 وسنة تأسيسها

إجمالي الموجودات (دينار عراقي)	رأس المال (دينار عراقي)	سنة التأسيس	أسم المصرف
616,949,229,000	250,000,000,000	1992	المصرف التجاري العراقي
141,952,823,700	250,000,000,000	1992	مصرف بغداد
647,868,750,000	250,000,000,000	1993	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
699,147,651,000	300,000,000,000	1994	المصرف المتحد للاستثمار
893,205,652,000	250,000,000,000	1995	المصرف الأهلي العراقي
510,798,283,631	300,000,000,000	1999	مصرف الخليج التجاري
397,449,289,966	252,500,000,000	2001	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
508,159,000,000	300,000,000,000	2004	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
473,954,143,000	250,000,000,000	2005	مصرف آشور الدولي للاستثمار
341,896,041,000	264,000,000,000	2006	مصرف عبر العراق للاستثمار

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن المصارف التجارية العراقية عينة البحث.

ثانياً: وصف بيانات ومؤشرات البحث

يهدف الوقوف على طبيعة البيانات التي سيتم اعتمادها في الجانب العملي من البحث للوصول إلى عملية القياس والتحليل، أصبح لا بد من التعرف على البيانات التي اعتمدت لقياس الهشاشة المالية والتعافي المالي للمصارف التجارية العراقية عينة البحث للمدة (2011 – 2020)، فالبيانات التي تم اعتمادها صادرة عن التقارير الخاصة بالمصارف وهي تقارير وميزانيات تصدرها المصارف بصورة مستمرة في فترات منتظمة، والبيانات التي تم الاعتماد عليها في البحث هي (السيولة، القروض، الربحية، الودائع، رأس المال، إجمالي الموجودات، حقوق الملكية)، وقد وظفت هذه البيانات لتكون متغيرات مالية لدراسة التعافي المالي والهشاشة المالية في المصارف التجارية العراقية عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مع تحديد مستوى الهشاشة المالية بها، وبعد ذلك سيتم إجراء اختبار سببية (Granger) بين الهشاشة المالية والتعافي المالي، ولاستكمال الجانب التحليلي الخاص بالبحث تم تناول عدد من المؤشرات المالية الخاصة بكل من الهشاشة المالية والتعافي المالي، والآتي توضيح لهذه المؤشرات:

1. مؤشرات الهشاشة المالية: تتمثل مؤشرات الهشاشة المالية بـ (العائد على الموجودات والذي يرمز له بـ (ROA) وحق الملكية إلى الموجودات الكلية والذي يرمز له بـ (E / A) والانحراف المعياري للعائد على الموجودات والذي يرمز له بـ (ROA)6) الداخلة إلى

نموذج (Z-score) الذي سيتم استخدامه في حساب الهشاشة المالية، ويتم حساب قيمة (Z-score) على النحو الآتي (الطائي والجبوري، 2017، 547-548):

$$Z = \frac{ROA + E/A}{6(ROA)}$$

ويمثل الارتفاع في قيمة (Z-score) عن المعدل المتوقع على مستوى القطاع احتمال أقل للإفلاس يعني أن مستوى الهشاشة المالية منخفضة والعكس بالعكس عند انخفاض المؤشر فيعني الانخفاض بأن هناك هشاشة مالية مرتفعة مما يؤدي للإفلاس.

2. مؤشرات التعافي المالي: تتمثل مؤشرات التعافي المالي بـ (العامري، 2018، 81-83) (زيدان، 2022، 25-31):

– نسبة الرصيد النقدي: تدل هذه النسبة على قدرة المصرف في الإيفاء بالتزاماته المالية، ويمكن قياس هذه النسبة عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \text{مجموع الموجودات النقدية} / \text{إجمالي الودائع} \times 100$$

– معدل العائد على الودائع: يقيس هذا المعدل مدى قدرة المصرف على خلق الأرباح من مجموع الودائع التي ينجح في الحصول عليها، ويمكن إيجاد هذا المعدل عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الودائع} \times 100$$

– ملاءمة رأس المال للقروض والتسليفات: تعكس هذه النسبة درجة المخاطر المتوقع في محفظة القروض، ويمكن قياسها عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{ملاءمة رأس المال للقروض والتسليفات} = \text{نسبة رأس المال الممتلك} / \text{القروض والتسليفات} \times 100$$

– ملاءمة رأس المال لمجموع الودائع: تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف في التحكم والوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، ويمكن قياس هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{ملاءمة رأس المال لمجموع الودائع} = \text{نسبة رأس المال الممتلك} / \text{مجموع الودائع} \times 100$$

3. اختبار سببية كرانجر (Test of Granger causality): يستعمل هذا الاختبار (Granger causality) في معظم دراسات السلاسل الزمنية في الاجل القصير، ويطلق على هذه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية على ان التغير في القيم الحالية والسابقة لمتغير ما يسبب التغير في متغير اخر بمعنى ان التغير في قيم (xt) الحالية والسابقة يسبب التغير في قيم (yt) وهذا الاختبار يستخدم لمعرفة طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كون ان هذه المتغيرات لا تتحرك بالاتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن بسبب تأثيرها بطرف وعوامل أخرى مختلفة وبالرغم من ذلك فان هناك مدة للارتداد الزمني تعبر عن الفارق الزمني في الاستجابة للمتغير التابع لأثر التغير في المتغيرات المستقلة او يحصل العكس تماماً، وهناك أربع حالات للاختبار يمكن ان نعبر عنها كما يأتي(الخلواني، 2020، 20):

– الاتجاه الأحادي للسببية: تعني أن التسبب من اتجاه واحد بين متغيرين (X & Y) ممتد من (X) إلى (Y) بسبب معنوية معلمة المتغير (X) وتكتب (Y → X).

– الاتجاه الأحادي للسببية المعاكس للحالة الأولى: تعني أن التسبب من اتجاه واحد بين متغيرين (X & Y) ممتد من (Y) إلى (X) بسبب معنوية معلمة المتغير (Y) وتكتب (X → Y).

– السببية الثنائية الاتجاه (التغذية العكسية): تعني أن للمتغيرين (X & Y) كلاهما يسببان في الآخر بسبب معنوية معلمتهما وتكتب (X ↔ Y).

– انعدام السببية الثنائية الاتجاه (الاستقلالية): تعني انعدم العلاقة السببية بين متغيرين (X & Y) عندما يتم اثبات عدم معنوية معلمة المتغيرات وتكتب (X & Y).

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

بعد العرض السابق لعينة البحث والبيانات والمؤشرات التي سيتم اعتمادها في قياس وتحليل الهشاشة المالية والتعافي المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2011 - 2020) في المطلب الأول من هذا البحث، جاء المطلب الثاني لقياس الهشاشة المالية والتعافي المالي للمصارف التجارية العراقية عينة البحث مع إجراء اختبار سببية كرانجر (Test of Granger causality)، ومن ثم تحليل ومناقشة النتائج وتحديد مستوى الهشاشة المالية لهذه المصارف مع تحديد اتجاه العلاقة السببية لـ (Granger)، فيظهر الجدول (2) نتائج تحليل المتغير المستقل (الهشاشة المالية) ونتائج المتغير التابع (التعافي المالي) للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة، فمؤشر الهشاشة المالية (Z-score) في عينة المصارف التجارية العراقية كان في حالة تزايد خلال السنوات من 2011 إلى 2016 حتى وصل إلى (466.6604) سنة 2017، ولكن بعد سنة 2017 بدأ هذا المؤشر بالانخفاض حتى وصل إلى (265.1091) سنة 2020 وهي قيمة قليلة إذا ما تم مقارنتها بسنة 2017، وهذا يدل على عدم الاستقرار المالي والوقوع في الهشاشة المالية لأنه حصل انخفاض في قيمة مؤشر (Z-score)، بينما مؤشرات التعافي المالي فقد كانت في حالت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة (2011-2020)، إلا أن السنوات 2018 و2019 و2020 فقد شهدت انخفاض في جميع مؤشرات التعافي المالي، وإن دل ذلك على شيء فهو يدل على تأثير المصارف التجارية العراقية بأزمة (COVID-19) خلال هذه الفترة.

الجدول (2)

مجموع مؤشرات الهشاشة المالية والتعافي المالي للمصارف التجارية العراقية عينة البحث خلال مدة الدراسة (2011 - 2020)

السنوات	(X) Z-score	(Y1) نسبة الرصيد النقدي (%)	(Y2) معدل العائد على الودائع (%)	(Y3) ملاءمة رأس المال للقروض والتسليفات (%)	(Y4) ملاءمة رأس المال لمجموع الودائع (%)
2011	214.2385	920.5616	67.46582	16743.45	668.1685
2012	252.4853	1979.992	153.3954	20240.02	6449.102
2013	257.515	2288.07	298.3862	3093797	6039.297
2014	274.6735	1507.904	55.19071	36273.09	1659.742
2015	274.1434	1250.23	40.19883	5584.589	1524.17
2016	282.901	1385.402	48.70445	5157.963	1705.548
2017	466.6604	1832.289	43.37762	6080.151	2498.357
2018	284.4653	1533.946	-7.56143	8220.711	2231.409
2019	275.344	1316.453	-2.3132	7096.959	2151.967
2020	265.1091	1448.778	37.40014	5805.632	1889.055

المصدر: الجدول من احتساب الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن المصارف التجارية العراقية عينة البحث خلال مدة الدراسة. والجدول (3) يكشف لنا النتائج الإحصائية الوصفية للمتغير المستقل (الهشاشة المالية) والمتغير التابع (مؤشرات التعافي المالي) المستخدمة في هذا البحث المأخوذ من (10) مصارف تجارية خلال المدة (2011 - 2020) وبذلك يكون عدد المشاهدات (100) لكل متغير من المتغيرات المذكورة.

الجدول (3)

خصائص الاحصاء الوصفي للمصارف التجارية العراقية للمدة (2011 - 2020)

المتغيرات	نسبة الرصيد النقدي (Y1)	معدل العائد على الودائع (Y2)	ملاءمة رأس المال للقروض والتسليفات (Y3)	ملاءمة رأس المال لمجموع الودائع (Y4)	الهشاشة المالية Z-score (X)
المتوسط	114.6221	4.000876	166.9298	129.9257	22.95055
اعلى قيمة	1065.817	180.9383	3089120.	5792.383	166.8647
ادنى قيمة	1.667062	-20.59663	47.39838	16.14312	6.658711
الانحراف المعياري	160.5262	20.13698	308820.7	751.2273	21.14694
عدد المشاهدات	100	100	100	100	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يظهر الجدول أعلاه أهم المؤشرات الإحصائية لبيانات المصارف التجارية العراقية عينة البحث حيث سجلت أعلى قيمة لـ (X) المتمثل بمؤشر الهشاشة المالية (166.8647)، وأدنى قيمة (6.658711) وبمتوسط بلغ (22.95055) وانحراف معياري بلغ (21.14694)، أما بالنسبة لمؤشر نسبة الرصيد النقدي (Y1) فقد بلغت أعلى قيمة (1065.8117) وأدنى قيمة (1.667062) وبمتوسط بلغ (114.6221) وانحراف معياري بلغ (160.5262)، أما مؤشر معدل العائد على الودائع (Y2) حيث بلغت أعلى قيمة (180.9383) وأدنى قيمة (-20.59663) وبمتوسط بلغ (4.000876) وانحراف معياري بلغ (20.13698)، في حين سجل مؤشر ملاءمة رأس المال للقروض والتسليفات (Y3) أعلى قيمة (3089120) وأدنى قيمة (47.39838) وبمتوسط بلغ (166.9298) وانحراف معياري بلغ (308820.7)، وكذلك مؤشر ملاءمة رأس المال لمجموع الودائع (Y4) حيث بلغت أعلى قيمة (5792.383) وأدنى قيمة (16.14312) وبمتوسط بلغ (129.9257) وانحراف معياري بلغ (751.2273).

والجدول الآتي يعرض نتائج قياس قيمة (Z-score) للمصارف التجارية العراقية عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة الدراسة (2011 - 2020):

شهدت مؤخراً الاقتصادات العالمية العديد من التحديات مما أدى إلى التأثير على وضع الاستقرار والتحول فيما بعد إلى وضع عدم الاستقرار المالي وحالة عدم الاستقرار هذه يطلع عليها عدد من الكتاب والباحثون الهشاشة المالية (financial fragility)، فالهشاشة المالية هي المصطلح المرادف لوضع عدم الاستقرار المالي من هنا جاءت أهمية هذا البحث بتسليط الضوء على موضوع الهشاشة المالية الذي شكل عنواناً بارزاً لعدد كبير من الدراسات التي تناولت الهشاشة المالية من جوانب متعددة في السنوات الأخيرة، فالهشاشة المالية تعد من المواضيع التي تخص كل القطاعات بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، فتأثر القطاع المصرفي العراقي كغيره من القطاعات بالهشاشة المالية نتيجة تعرضه إلى الصدمات المالية التي تتولد عنها المخاطر المالية والأزمات المالية، فجاء هذا البحث من أجل تسليط الضوء على الهشاشة المالية وأسبابها وأبرز نماذج قياسها، فضلاً عن قياس وتحليل الهشاشة المالية في عينة من المصارف التجارية العراقية، كما يعطي البحث صورة واضحة لمستويات

الهشاشة المالية في المصارف لكي تقوم المصارف بتجنب الهشاشة المالية لكي لا تتعرض إلى المخاطر في المستقبل التي توصلها إلى مخاطر الافلاس بالشكل الذي يجعلها أكثر تعرضاً للصدمات المالية.

ولتحقيق أهداف البحث وإثبات فرضياته قسم هذا البحث على ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول مطلبين خصص المطلب الأول للمنهجية العلمية المستخدمة في البحث وتناول مشكلة البحث وأهميته والهدف من البحث وفرضيات البحث ومنهجه والحدود الزمانية والمكانية التي شملها البحث والأدوات المتبعة في عملية جمع البيانات وعينة البحث، وشمل المطلب الثاني الدراسات السابقة والتمثلة بالدراسات العربية فضلاً عن الدراسات الأجنبية، بينما تطرق المبحث الثاني إلى الإطار النظري والمفاهيمي للبحث ضمن ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول مفهوم الهشاشة المالية، بينما تضمن المطلب الثاني أسباب الهشاشة المالية، ولاستكمال الإطار النظري والمفاهيمي للبحث كان لابد من تناول المطلب الثالث لنماذج قياس الهشاشة المالية، أما المبحث الثالث خصص للجانب الوصفي والتحليلي للدراسة ومناقشة النتائج ضمن مطلبين، تضمن المطلب الأول الإطار الوصفي للبحث، بينما تناول المطلب الثاني تحليل ومناقشة النتائج، وفي النهاية خلص البحث إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

الجدول (4) مؤشر (Z-score) للمصارف التجارية العراقية عينة البحث للمدة (2011 - 2020)

المعدل	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنة
14.76456	18.73377	17.17637	16.97126	16.78775	12.56965	12.59958	13.36	14.35136	13.59959	11.49631	المصرف الخليج التجاري
49.70611	44.19145	49.25789	52.75423	52.05842	54.26535	57.38142	51.74959	48.53147	41.62879	45.24249	المصرف التجاري العراقي
30.70094	28.80345	29.35473	27.6584	35.17396	33.06679	29.38038	30.21383	33.27295	33.62962	26.4553	مصرف أشور الدولي للاستثمار
16.7003	11.58337	13.30332	14.96802	40.72879	16.33987	15.64967	15.31936	13.26192	13.8018	12.0469	المصرف المتحد للاستثمار
24.87999	27.18026	26.41889	26.10397	26.8241	26.16182	28.63705	30.35051	21.78992	20.04519	15.28816	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
22.87245	25.60911	25.64461	20.90716	22.81171	28.30574	26.38219	28.77829	18.53192	16.67716	15.07667	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
29.18715	14.05484	16.56951	16.25262	166.8647	16.86675	12.14754	11.89072	12.49393	12.16783	12.56308	مصرف بغداد
59.51986	60.13138	58.67023	64.82751	62.04274	53.15839	57.06447	63.14092	70.99904	67.98337	37.18057	مصرف عبر العراق للاستثمار
12.80594	16.034	17.38837	19.61124	18.82809	14.57475	11.8117	7.318652	7.036031	6.658711	8.797816	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
23.61588	18.78748	21.5601	24.4109	24.54019	27.59187	23.08939	22.54794	17.24649	26.29322	30.09125	المصرف الاهلي العراقي
28.47532	26.51091	27.5344	28.44653	46.66604	28.2901	27.41434	27.46698	25.7515	25.24853	21.42385	المعدل

المصدر: الجدول من احتساب الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن المصارف التجارية العراقية عينة البحث خلال مدة الدراسة.

يصنف الجدول (4) المصارف حسب مستوى الهشاشة المالية وفق مؤشر (Z-score)، فإذا كانت قيمة (Z-score) أعلى من المعدل فيدل ذلك على أن المصرف أقل هشاشة بمعنى أنه يتمتع بصحة مالية كلما كان أعلى من المعدل وإذا كانت قيمة (Z-score) أقل من المعدل فإن ذلك يدل على الهشاشة المالية، وتتم المقارنة عن طريق مقارنة المعدلات لكل مصرف مع معدل نموذج (Z-score) على مستوى القطاع.

فيلاحظ من خلال الجدول (4) أن المعدل العام الذي تحقق على مستوى المصارف العراقية عينة البحث وفق مؤشر (Z-score) قد بلغ (28.47532)، وبمقارنة هذا المعدل (28.47532) مع معدل (Z-score) لكل مصرف، يتضح بأن مصرف الشمال للتمويل والاستثمار ومصرف الخليج التجاري والمصرف المتحد للاستثمار ومصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار والمصرف الاهلي العراقي ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار حققوا معدلات لمؤشر (Z-score) بلغت (12.80594، 14.76456، 16.7003، 22.87245، 23.61588، 24.87999) على التوالي، وهي معدلات أقل من (28.47532) ويدل ذلك بأن هذه المصارف هشة مالياً ووضعها المالي غير جيداً وإنها مصارف غير مستقرة مالياً، بينما مصرف بغداد حقق (29.18715) يليه مصرف أشور الدولي للاستثمار الذي حقق (30.70094) يليه المصرف التجاري العراقي محققاً (49.70611) وأخيراً مصرف عبر العراق للاستثمار الذي حقق أعلى معدل بلغ (59.51986) تمتاز بأنها المصارف الأقل هشاشة بمعنى أنها تتمتع بصحة مالية جيدة لأنها أعلى من المعدل العام (28.47532)، وكلما كانت المعدلات التي تحققها المصارف أعلى لمؤشر (Z-score) كلما كان وضعها المالي أفضل وترتفع صحتها المالية فضلاً عن أنها تميل إلى تحقيق الاستقرار المالي يعني ذلك بأن الوضع المالي لمصرف عبر العراق للاستثمار أفضل من المصرف التجاري العراقي والمصرف التجاري العراقي أفضل من مصرف أشور الدولي للاستثمار ومصرف أشور الدولي للاستثمار أفضل من مصرف بغداد بالرغم من أن هذه المصارف جميعها كانت أعلى من المعدل العام إلا أنه كلما كان المعدل الذي يحققه المصرف لمؤشر (Z-score) أعلى من المعدل العام كلما كان وضعه المالي يتحسن ويميل إلى تحقيق الاستقرار بشكل أسرع، إذن المصارف التجارية العراقية عينة البحث تتباين مستويات الهشاشة بها وهذه النتيجة هي إثبات للفرضية الأولى للبحث والتي تنص على (تتباين مستويات الهشاشة المالية في المصارف التجارية العراقية عينة البحث).

ومن نتائج التحليل السابقة نخلص أن (60%) من المصارف العراقية كانت أقل من المعدل العام وفق مؤشر (Z-score) البالغ (28.47532) وهي النتيجة التي تدل على أن (60%) من العينة هشة مالياً، بينما (40%) المتبقية من العينة هي أقل هشاشة مالية وتتمتع بصحة مالية أفضل من الهشة، يعني ذلك أن المصارف التجارية العراقية عينة البحث بشكل عام هي هشة وهو إثبات للفرضية الثانية للبحث والتي تنص على (تواجه المصارف التجارية العراقية عينة البحث هشاشة مالية).

وفي الخطوة التالية سيتم قياس العلاقة السببية بين الهشاشة المالية والتعافي المالي من خلال اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality Tests)، فتشير نتائج السببية لكرانجر عن وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين مؤشر نسبة الرصيد النقدي (Y1) والهشاشة المالية (X) حيث كانت احتمالية (F) للعلاقة بين المتغيرين أصغر من (5%) بمعنى أن التغيير في نسبة الرصيد النقدي (Y1) يسبب تغيير في الهشاشة المالية (X)، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (5)

نتائج العلاقة السببية لـ (Granger) بين الهشاشة المالية ونسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية العراقية عينة البحث

Pairwise Granger Causality Tests			
Null Hypothesis:	العلاقة	F-Statistic	Prob.
X does not Granger Cause Y1	لا توجد	0.99597	0.3211
Y1 does not Granger Cause X	توجد	6.76338	0.0109

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

وتشير نتائج السببية لكرانجر في الجدول (6) وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين مؤشر معدل العائد على الودائع (Y2) والهشاشة المالية (X) حيث كانت احتمالية (F) للعلاقة بين المتغيرين أصغر من (5%) بمعنى ان التغيير في الهشاشة المالية (X) يسبب تغير في معدل العائد على الودائع (Y2)، وهذا ما يظهره الجدول الآتي:

الجدول (6)

نتائج العلاقة السببية لـ (Granger) بين الهشاشة المالية ومعدل العائد على الودائع للمصارف التجارية العراقية عينة البحث

Pairwise Granger Causality Tests			
Null Hypothesis:	العلاقة	F-Statistic	Prob.
X does not Granger Cause Y2	يوجد	2.84619	0.0452
Y2 does not Granger Cause X	لا يوجد	2.28857	0.1340

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

بينما تشير نتائج السببية لكرانجر عن وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين ملاءمة رأس المال للقروض والتسليفات (Y3) والهشاشة المالية (X) حيث كانت احتمالية (F) للعلاقة بين المتغيرين أصغر من (5%) بمعنى ان التغيير في الهشاشة المالية (X) يسبب تغير في ملاءمة رأس المال للقروض والتسليفات (Y3)، وهذا ما أظهره الجدول الآتي:

الجدول (7)

نتائج العلاقة السببية لـ (Granger) بين الهشاشة المالية وملاءمة رأس المال للقروض والتسليفات للمصارف التجارية العراقية عينة البحث

Pairwise Granger Causality Tests			
Null Hypothesis:	العلاقة	F-Statistic	Prob.
X does not Granger Cause Y3	توجد	3.64099	0.0507
Y3 does not Granger Cause X	لا توجد	0.71234	0.4010

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

كما وتشير نتائج السببية لكرانجر وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين ملاءمة رأس المال لمجموع الودائع (Y4) والهشاشة المالية (X) حيث كانت احتمالية (F) للعلاقة بين المتغيرين أصغر من (5%) بمعنى ان التغيير في ملاءمة رأس المال لمجموع الودائع (Y4) يسبب تغير في الهشاشة المالية (X)، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول (8)

نتائج العلاقة السببية لـ (Granger) بين الهشاشة المالية وملاءمة رأس المال لمجموع الودائع للمصارف التجارية العراقية عينة البحث

Pairwise Granger Causality Tests			
Null Hypothesis:	العلاقة	F-Statistic	Prob.
X does not Granger Cause Y4	لا توجد	0.23309	0.6305
Y4 does not Granger Cause X	توجد	3.50256	0.0546

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يتضح لنا من نتائج السببية لـ (Granger) للمصارف التجارية العراقية عينة البحث للمدة (2011 – 2020) أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد بين الهشاشة المالية ومؤشرات التعافي المالي بمعنى أن أي تغير في نسبة الرصيد النقدي (Y1) يسبب تغير في الهشاشة المالية (X) وهو إثبات للفرضية الفرعية الأولى المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على (وجود علاقة سببية بين الهشاشة المالية ونسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية العراقية عينة البحث)، وأي تغير في الهشاشة المالية (X) يسبب تغير في معدل العائد على الودائع (Y2) وهو إثبات للفرضية الثانية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص (وجود علاقة سببية بين الهشاشة المالية ومعدل العائد على الودائع للمصارف التجارية العراقية عينة البحث)، وكذلك أي تغير في الهشاشة المالية (X) يسبب تغير في ملاءمة رأس المال للقروض والتسليفات (Y3) وهو يثبت الفرضية الثالثة المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على (وجود علاقة سببية بين الهشاشة المالية وملاءمة رأس المال للقروض والتسليفات للمصارف التجارية العراقية عينة البحث)، كما وأن أي تغير في ملاءمة رأس المال لمجموع الودائع (Y4) يسبب تغير في الهشاشة المالية (X) وهو إثبات للفرضية الفرعية الرابعة المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على (وجود علاقة سببية بين الهشاشة المالية وملاءمة رأس المال لمجموع الودائع للمصارف التجارية العراقية عينة البحث)، ومن هذه العلاقات تم إثبات الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على (وجود علاقة سببية بين الهشاشة المالية ومؤشرات التعافي المالي للمصارف التجارية العراقية عينة البحث).

الاستنتاجات والتوصيات

خلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، يمكن إيجازها على النحو الآتي:

أولاً: الاستنتاجات

توصل البحث إلى استنتاجات عديدة أهمها ما يأتي:

1. توصل أغلب الكتاب والباحثين إلى نتيجة مهمة وهي أن مفهوم الهشاشة المالية هو المفهوم المرادف لمفهوم عدم الاستقرار المالي، والهشاشة المالية هي الحالة التي تصيب النظام المالي بأكمله وتحدث لعدة أسباب منها الارتفاع الكبير في معدلات الفائدة وعدم الوصول إلى مصادر التمويل إضافة إلى الكوارث الطبيعية وعدم استقرار النظام المالي وزيادة التدفقات النقدية غير الكفوة من العمليات التشغيلية فضلاً عن أسباب أخرى.
2. لقياس الهشاشة المالية أهمية كبيرة تتمثل في تزويد المنظمين الماليين بوسائل لفهم كيفية تغير الممارسات المالية التي تستخدمها الوحدات الاقتصادية للحصول على الموجودات وكيف أنها تعزز عدم الاستقرار المالي، الأمر الذي يسمح للمنظمين بالتدخل بطريقة استباقية من أجل وقف ممارسات التمويل الخطيرة.
3. هناك جهود كبيرة ومتميزة في مجال قياس الهشاشة المالية، فتم قياس الهشاشة المالية باستخدام نماذج قياس مختلفة، وفي النهاية أعطت هذه الجهود صور مختلفة لطرق متعددة لقياس الهشاشة المالية التي يمكن الاعتماد عليها من أجل تحقيق اغراض مختلفة، وتم الاعتماد على نموذج (Z-score) لقياس الهشاشة المالية في بحثنا.
4. التعافي المالي هو الوقت التي تستطيع به البلدان ومنشآت الأعمال والمصارف أن تتجاوز صدمة أو أزمة قد حصلت والرجوع إلى الوضع المالي المستقر قبل الصدمة أو الأزمة، أي هو الوقت الذي يتم من خلاله تحسين الوضع المالي بعد التعرض لأزمة مالية وما نتج عنها لتحقيق حالة من التعافي للوضع المالي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.
5. لكي يتحقق التعافي المالي فهو يحتاج إلى عدد من المراحل، فلا يمكن تحقيق التعافي المالي بمرحلة واحدة بل يمر بعدد من المراحل والتي يطلق عليها بمراحل التعافي المالي، وتشمل مراحل التعافي المالي لمنشآت الأعمال والمصارف (13) خطوة أساسية.
6. الزيادة في قيمة مؤشر (Z-score) هو دليل على انخفاض الهشاشة المالية والوصول إلى الاستقرار المالي ويحدث العكس في حالة انخفاض قيمة مؤشر (Z-score) فالانخفاض في قيمة مؤشر (Z-score) يدل على عدم الاستقرار المالي والوقوع في الهشاشة المالية.
7. تتباين مؤشرات الهشاشة المالية في المصارف التجارية العراقية عينة البحث، وهذا يعني أن لكل مصرف هشاشة مالية تعتمد على مؤشرات الهشاشة المالية وهي (العائد على الموجودات وحق الملكية إلى الموجودات الكلية والانحراف المعياري للعائد على الموجودات) التي تم قياسها.
8. حقق مصرف الشمال للتمويل والاستثمار ومصرف الخليج التجاري والمصرف المتحد للاستثمار ومصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار والمصرف الاهلي العراقي والمصرف الموصل للتنمية والاستثمار معدلات لمؤشر (Z-score) بلغت (12.80594، 14.76456، 16.7003، 22.87245، 23.61588، 24.87999) على التوالي، وهي معدلات أقل من المعدل العام البالغ (28.47532) ويدل ذلك بأن هذه المصارف هشة مالياً ووضعها المالي غير جيداً، بينما مصرف بغداد حقق (29.18715) يليه مصرف آشور الدولي للاستثمار الذي حقق (30.70094) يليه المصرف التجاري العراقي محققاً (49.70611) ومصرف عبر العراق للاستثمار الذي حقق أعلى معدل بلغ (59.51986) تمتاز بأنها المصارف الأقل هشاشة بمعنى أنها تتمتع بصحة مالية جيدة لأنها أعلى من المعدل العام (28.47532)، والنتيجة هذه تعني بأن المصارف التجارية العراقية عينة البحث تتباين مستويات الهشاشة المالية بها.
9. تظهر نتائج التحليل أن (60%) من عينة المصارف التجارية العراقية هشة مالياً، بينما الـ (40%) المتبقية من العينة هي أقل هشاشة مالية وصحتها المالية أفضل، يعني ذلك أن المصارف التجارية العراقية عينة البحث بشكل عام هي هشة.
10. هناك علاقة سببية باتجاه واحد بين الهشاشة المالية ومؤشرات التعافي المالي للمصارف التجارية العراقية عينة البحث بمعنى أن أي تغير في نسبة الرصيد النقدي (Y1) يسبب تغير في الهشاشة المالية (X)، وأي تغير في الهشاشة المالية (X) يسبب تغير في معدل العائد على الودائع (Y2)، وكذلك أي تغير في الهشاشة المالية (X) يسبب تغير في ملاءمة رأس المال للقروض والتسليفات (Y3)، كما وأن أي تغير في ملاءمة رأس المال لمجموع الودائع (Y4) يسبب تغير في الهشاشة المالية (X).

ثانياً: التوصيات

بعد مناقشة النتائج وتفسير ما تم التوصل إليه في البحث وعرض عدد من الاستنتاجات يمكن التوصية بما يأتي:

1. ضرورة قيام المصارف بشكل عام والمصارف التجارية العراقية عينة البحث بشكل خاص في الاعتماد على مؤشرات موحدة لقياس مستويات الهشاشة المالية بما يتناسب مع بيئة الدولة، وذلك لأن هذا المؤشرات ستعطي انطباعاً لكل من المقرضين والمقترضين حول قوة واستقرار المركز المالي والقدرة على سداد الديون والقروض والوقوف بوجه الأزمات المالية في حالة حدوثها.
2. ضرورة قيام المصارف بصورة عامة والمصارف التجارية العراقية عينة البحث بصورة خاصة في المحافظة على تعزيز المعدلات المتحققة من نموذج (Z-score) بالنسبة للمصارف التجارية وذلك عن طريق تعزيز العائد المتحقق على مستوى الموجودات وحق الملكية كونها تعد بمثابة المؤشرات الرئيسة لتعزيز الأداء المالي المصرفي، وهو ما يجب أن تقوم به المصارف الهشة مالياً وهي (مصرف الشمال للتمويل والاستثمار، مصرف الخليج التجاري، المصرف المتحد للاستثمار، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، المصرف الاهلي العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) لأنهم حققوا معدلات لمؤشر (Z-score) أقل من المعدل العام.
3. ضرورة اهتمام المصارف التجارية العراقية بشكل عام والمصارف التجارية العراقية عينة البحث بشكل خاص بتقليل مستويات الهشاشة المالية لما لها من علاقة بحالة عدم الاستقرار المالي.
4. ضرورة توعية المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالأسباب التي تؤدي إلى الهشاشة المالية والحد منها، لأن الهشاشة المالية قد توصل المصارف إلى حالة الإفلاس وعدم القدرة على مواجهة الصدمات والأزمات.
5. ضرورة توعية المصارف بأهمية مؤشرات التعافي المالي والحرص على تحقيقها لأنها تحافظ على الصحة المالي وتجعل المصارف بوضع جيد.

6. ضرورة تشخيص أبرز وأهم المؤشرات الخاصة بالتعافي المالي والحرص على تطبيقها من قبل المصارف لأن التعافي المالي هو الوقت الذي يتم من خلاله تحسين جميع مصادر الدخل والنفقات بما في ذلك مدفوعات الديون لتحقيق حالة من التعافي للوضع المالي والوصول فيما بعد إلى وضع الاستقرار المالي.
7. ضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات التي تتناول الهشاشة المالية والتعافي المالي والتشجيع على ذلك لأن هذه الدراسات تسهم في تعزيز قدرة المصارف التجارية العراقية في الكشف عن أسباب هشاشة وضعها المالي واتخاذ الاجراءات اللازمة لتجنب ذلك عن طريق تعافيها ووصولها إلى وضع الاستقرار.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- [1] المصرف الأهلي العراقي، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، التقرير السنوي، <https://www.nbi.iq>.
- [2] المصرف المتحد للاستثمار، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، التقرير السنوي، <http://unitedbank.iq>.
- [3] مصرف الخليج التجاري، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، التقرير السنوي، <https://www.gcb.iq>.
- [4] مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، التقرير السنوي، <https://imeib.iq>.
- [5] مصرف الشمال للتمويل والاستثمار، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، التقرير السنوي، <https://www.northbankiq.iq>.
- [6] مصرف بغداد، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، التقرير السنوي، <https://www.bankofbaghdad.com.iq>.
- [7] مصرف عبر العراق للاستثمار، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، التقرير السنوي، <https://www.tib.iq>.
- [8] المصرف التجاري العراقي، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، التقرير السنوي، <https://cbiq.com.iq>.
- [9] مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، التقرير السنوي، <https://www.almosulbank.iq/home-ar>.
- [10] مصرف آشور الدولي للاستثمار، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، التقرير السنوي، <https://ashurbank.iq/en/home>.
- [11] الجبوري، حيدر جاسم عبيد، 2017، توظيف المرونة المالية في الحد من هشاشة المصارف من خلال إدارة المخاطر المصرفية (دراسة تحليلية في عدد من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
- [12] الحياي، زياد طارق يوسف، 2021، الهشاشة المالية وأثرها في عائد شركة الأعمال - دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- [13] الخولاني، سيف علي يحيى، 2020، قياس العلاقة الكمية بين الانفاق الحكومي وعرض النقد في العراق للمدة 1990-2019، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق.
- [14] الربيعي، حاكم محسن محمد والعلي، علي حميد هندي، 2016، إمكانية تحقيق التعافي المالي باستخدام نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشاريع الاستثمارية (دراسة تطبيقية لمشروع تجهيز وإنشاء مرافق المعالجة الجديدة للغاز الطبيعي)، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 42، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
- [15] السامرائي، عدنان هاشم والعلكاوي، طلال جيجان، 2012، دور النظام المحاسبي في التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 7، العدد 20، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
- [16] الطائي، يوسف حليم سلطان والجبوري، حيدر جاسم عبيد، 2017، المرونة المالية وتأثيرها في الحد من هشاشة النظام المصرفي (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14، العدد 3، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
- [17] العامري، هدى هادي حسن، 2018، المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
- [18] العطوي، مهند حميد ياسر، 2018، توظيف مؤشرات تمويل النمو المستدام في الحد من الهشاشة المالية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 2، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق.
- [19] حسين، علي إبراهيم والسقا، زياد هاشم ومحمود، صدام محمد، 2020، تعزيز الكفاءة المالية في ظل معايير (IFRS) للحد من الهشاشة المالية دراسة تجريبية لواقع الأزمات في العراق باستخدام تحليل مغلف البيانات، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد (خاص بالمؤتمر العلمي الرابع: الاقتصاد الخفي وادارة الأزمات) الجزء الأول، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
- [20] زيدان، أياد محمد، 2022، تأثير التعافي المالي في الائتمان المصرفي / دراسة تحليلية في القطاع المصرفي في العراق ودول عربية ومختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- [21] عمران، عبد الجليل عبد المحسن، 2021، التوازن المالي وأثره في الهشاشة المالية دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- [1] Aizenman, Joshua & Pasricha, Gurnain Kaur, 2010, Determinants of Financial Stress and Recovery during the Great Recession, National Bureau Of Economic Research, Cambridge.
- [2] Ashraf, Dawood & Ramady, Mohamed & Albinali, Khalid, 2016, Financial fragility of banks, ownership structure and income diversification: Empirical evidence from the GCC region, Research in International Business and Finance, Iss.38.
- [3] Awdeh, A., 2016, The Impact of Variable Interactions on Lebanese Banks Fragility, International Journal Of Economic and Finance, Vol. 8, No. 8.
- [4] Bhaduri, Amit, 2010, A Contribution to the Theory of Financial Fragility and Crisis, Working Papers 65, Nehru University and Visiting Professor, Council for Social Development, New Delhi, India.
- [5] Bnp Paribas, 2021, ECONOMIC RECOVERY IN THE ADVANCED COUNTRIES: LESSONS FROM THE PAST, The bank for a changing world.
- [6] Boissay, Frédéric, 2011, Financial Imbalances and Financial Fragility, WORKING PAPER SERIES NO 1317, European Central Bank.

- [7] Capraru, B. & Andries, A., 2015, Nexus between concentration and fragility across EU banking systems, *Procedia Economics and Finance*, Iss. 32.
- [8] Cerra, Valerie & Saxena, Sweta Chaman, 2007, Growth dynamics: the myth of economic recovery, BIS Working Papers No 226, Monetary and Economic Department.
- [9] Chhatwani, Malvika & Mishra, Sushanta Kumar, 2021, Financial fragility and financial optimism linkage during COVID-19: Does financial literacy matter?, *Journal of Behavioral and Experimental Economics*.
- [10] Chletsos, Michael & Sintos, Andreas, 2020, The effect of financial fragility on employment, *Journal Pre-proof*, Elsevier B.V..
- [11] Clark, Robert L. & Lusardi, Annamaria & Mitchell, Olivia S., 2020, FINANCIAL FRAGILITY DURING THE COVID-19 PANDEMIC, NBER WORKING PAPER SERIES, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Cambridge.
- [12] Falato, Antonio & Goldstein, Itay & Hortaçsu, Ali, 2021, Financial fragility in the COVID-19 crisis: The case of investment funds in corporate bond markets, NBER WORKING PAPER SERIES, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Cambridge.
- [13] Fielding, David & Rewilak, Johan, 2015, Credit booms, financial fragility and banking crises, <https://www.sciencedirect.com/journal/economics-letters/vol/136/suppl/C>.
- [14] Francis, Michael, 2003, Governance and Financial Fragility: Evidence from a Cross-Section of Countries, Bank of Canada Working Paper 2003-34, Bank of Canada.
- [15] Hamid, F, 2012, Dynamic Depositor Discipline and Information Disclosure: An Empirical Analysis on the East Asian Banks, Thesis University of Exeter.
- [16] Homovec, Gerry, 2014, Getting Back on Track With Financial Recovery, Workforce Development Partnership Conference.
- [17] Hong, Fang, 2011, Empirical Analysis On The Financial Fragility Of The United States Based On Factor Analysis Method, *Journal Of School Of Economics And Management*.
- [18] Huang, Yan & Wan, Jiansong & Huang, Xin, 2019, Quantitative Analysis of Financial System Fragility Based on Manifold Curvature, <https://ideas.repec.org/a/eee/phsmap/v523y2019icp1276-1285.html>.
- [19] Kannan, Prakash & Scott, Alasdair & Terrones, Marco E., 2009, From Recession to Recovery: How Soon and How Strong, <https://www.marcoterrones.com>.
- [20] Loayza, Norman & Ranciere, Romain, 2006, Financial development financial, Fragility, and Growth, *Journal of money, Credit and Banking*, Vol. 38, No. 4.
- [21] Loayza, Norman V. & Sanghi, Apurva & Shaharuddin, Nurlina & Wuester, Lucie, 2020, Recovery from the Pandemic Crisis: Balancing Short-Term and Long-Term Concerns, *Research & Policy Briefs*, the World Bank Malaysia Hub.
- [22] Pesola, Jarmo, 2007, Financial fragility, macroeconomic shocks and banks' loan losses: evidence from Europe, *Discussion Papers 15*, Bank of Finland Research.
- [23] Reinhart, Carmen M. & Rogoff, Kenneth S., 2014, Recovery from Financial Crises: Evidence from 100 Episodes, <https://www.researchgate.net/publication/25998060>.
- [24] Ross, Steve, 2015, The Recovery Theorem, *The Fournal Of Finance The Journal Of The American Finance Associathon*, *Journal of Finance*, Vol. 12, No. 2.
- [25] Sasu, Daniel & Abor, Joshua & Ofori, Yindenaba & Mensah, Lord, 2018, Funding structure and technical efficiency: A data envelopment analysis (DEA) approach for banks in Ghana, *Journal of Managerial Finance*, Vol. 7, No. 2.
- [26] Schroeder, Susan, 2009, Defining and detecting financial fragility: New Zealand's experience, *International Journal of Social Economics*, Vol. 36, No. 3.
- [27] Sharma, Shalendra D, 2003, *The Asian financial crisis: Crisis, reform and recovery*, Manchester University Press, Manchester and New York.
- [28] Subramaniam, Ramesh & Perdiguero, Alfredo & Rush, Jason & ayugan, Pamela Asis, 2021, POLICY ACTIONS FOR COVID-19 ECONOMIC RECOVERY, A COMPENDIUM OF POLICY BRIEF, Asian Development Bank.
- [29] Tabak, Benjamin M. & Cajueiro, Daniel O. & Fazio, Dimas, M., 2010, Financial fragility in general equilibrium model: The Brazilian case, *annal finance*, Vol. 9, Issue 3.
- [30] Terrones, M. E. & Scott, A. & Kannan, P., 2009, Chapter 3: From recession to recovery: how soon and how strong?, *World Economic Outlook*.
- [31] Tuzcuoğlu, Tolga, 2020, The impact of financial fragility on firm performance: an analysis of BIST companies, *Journal Quantitative Finance and Economics*, Vol. 4, No. 2.
- [32] Tymoigne, Éric, 2011, Measuring Macroprudential Risk: Financial Fragility Indexes, Levy Economics Institute of Bard College.